تحرك عاجل

لاجئون سوريون عالقون عند المعبر الحدودي

ترفض الحكومة الأردنية السماح لنحو 12,000 لاجئ سوري بدخول البلاد، بمن فيهم نساء حوامل وأطفال ومسنون. وهم عالقون حالياً في منطقة صحراوية نائية على الحدود الأردنية-السورية.

إذ بات عدد متزايد من الأشخاص الفارين من النزاع المسلح في سوريا عالقين على الجانب الأردني من الحدود الأردنية-السورية. حيث يصل إلى الحدود الأردنية كل يوم مئات اللاجئين، منذ نوفمبر/تشرين الثاني.

وقد تزايد عدد اللاجئين القادمين من سوريا إلى الحدود الشمالية الشرقية مع الأردن في الأشهر الأخيرة. والعديد من هؤلاء بحاجة ماسة للغاية إلى المساعدة، ولكن السلطات الأردنية قد فرضت قيوداً على وصول المنظمات الدولية إلى المنطقة. ومع حلول الشتاء، يمكن لدرجات الحرارة –فيما بين نوفمبر/تشرين الثاني وفبراير/شباط - أن تهبط في المنطقة الحدودية الصحراوية، في العادة، إلى درجة الانجماد. ويعيش اللاجئون العالقون على الحدود في ملاجئ مؤقتة. ولا سبيل أمامهم للحصول على الطعام والماء والبطانيات والمواد الطبية التي تقدمها هيئات العون الدولية إلا بصورة محدودة.

وبين العالقين على الحدود نساء حوامل وأطفال وأشخاص مسنون وآخرون يعانون وطأة المرض. ويضطر بعض اللاجئين إلى الانتظار ثلاثة أشهر لدخول الأردن، بينما يحرم آخرون من الدخول كلياً. وقد اختار البعض العودة إلى سوريا عقب الانتظار لأسابيع على الحدود مع الأردن.

ومع تصاعد الأزمة المسلحة في سوريا، فقد أغلقت لبنان وتركيا حدودهما في وجه أغلبية اللاجئين من سوريا. ولربما أسهم هذا في الزيادة التي تشهدها الحدود الشمالية الشرقية للأردن من تدفق للأشخاص الساعين إلى الفرار من سوريا.

وطبقاً للمعايير الدولية، ينبغي افتراض أن جميع طالبي اللجوء من سوريا بحاجة إلى الحماية الدولية، نظراً لأن النزاع في سوريا ينطوي على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، إضافة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومن شأن إغلاق الحدود في وجه من يحتاجون إلى الحماية أن يشكل انتهاكاً من جانب الأردن لالتزاماته بعدم إعادة الأشخاص إلى مكان يمكن أن يتعرضوا فيه لخطر حقيقي في أن يواجهوا الاضطهاد أو غيره من الانتهاكات أو الإساءات الخطيرة الأخرى لحقوقهم الإنسانية. ويعرف هذا بمبدأ *عدم الإعادة القسرية*.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الأردنية إلى السماح لجميع السوريين العالقين على الحدود الشمالية الشرقية بدخول الأردن؛
- والإهابة بها كي تتوقف عن إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى سوريا، لما يشكله ذلك من خرق للمبدأ الدولي *بعدم الإعادة القسري*.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 يناير/كانون الثاني 2015 إلى الجهات التالية:

مكتب تنسيق شؤون اللاجئين
وزارة الداخلية
ص. ب. 100، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
فاكس رقم: 2411 567 6 962+
عنوان البريد الإلكتروني:
. rula.xbool@moi.gov.jo

البريد الإلكتروني: mofa@fm.gov.jo
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

مدير مديرية شؤون اللاجئين السوريين
العميد وضاح الحمود/عناية رولي س. سبول

ونسخ إلى:
وزير الخارجية وشؤون المغتربين
ناصر جودة
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
ص. ب. 35217، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
فاكس رقم: 5163 573 6 962+

AMNESTY INTERNATIONAL

فاكس رقم: 6908 560 6 962+
بريد إلكتروني: info@moi.gov.jo
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

سلامة حماد
وزارة الداخلية
ص. ب. 100، عمان،
المملكة الأردنية الهاشمية

طريقة المخاطبة: سعادة العميد الحمود

وزير الداخلية

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الديبلوماسيين الأردنيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ.

تحرك عاجل

لاجئون سوريون عالقون عند المعبر الحدودي

معلومات إضافية

يستضيف الأردن ما يربو على 632,000 لاجئ من سوريا، وهو أحد البلدان الخمسة الرئيسية المضيفة للاجئين في الإقليم، الذي تستضيف دوله مجتمعة ما يربو على أربعة ملايين لاجئ من سوريا. ولم يلبِّ المجتمع الدولي سوى 52 من متطلبات التمويل الإنساني الذي قررته الأمم المتحدة للأردن لعام 2015. وفضلاً عن ذلك، لم يقدَّم للاجئين الأشد احتياجاً للجوء القادمين من سوريا في الإقليم حتى اليوم سوى 160,664 فرصة لإعادة التوطين، وهو ما يعادل أقل من 2 بالمئة من إجمالي عدد اللاجئين.

وقد لجأ الأردن إلى فرض قيود تدريجية على دخول القادمين من سوريا إلى أراضيه منذ 2012، وتوقف عن ترك حدوده مفتوحة للسوريين الفارين من النزاع. وأغلق المعبر الحدودي الرسمي بين مدينة الرمثا الأردنية ومدينة درعا السورية في 2012، وحظر الدخول إلى الأردن، منذ ذلك الوقت، على فئات معينة من الأشخاص، بمن فيهم الفلسطينيون الفارون من سوريا، والرجال غير المصحوبين بعائلاتهم ممن لا يستطيعون إثبات وجود أقارب لهم في الأردن، والأشخاص الذين لا يحملون وثائق ثبوتية شخصية. وفي منتصف 2013، أُغلق المعبران الحدوديان الغربي والشرقي أيضاً، ولم يسمح إلا باستثناءات قليلة شملت جرحى الحرب، الذين كانوا يعادون بعد ذلك إلى سوريا، في مخالفة لالتزامات الأردن بموجب القانون الدولي العرفي. وفي مايو/أيار 2014، بدأ الأردن بوقف دخول السوريين الواصلين إلى مطاره الدولي، ما لم يكن لديهم تصريح إقامة في الأردن أو يلبوا عدداً محدداً من شروط الاستثناءات الخاصة. وفي يوليو/تموز 2014، أخذ الأردن يفرض شروطاً مشددة تقيد الدخول عبر معابره الشمالية الشرقية، تاركاً العديد من الأشخاص عالقين عند معبري الحدلات والركبان.

لم يقدم الأردن أي سبب رسمي لإغلاق حدوده. وفي مارس/آذار 2015، قال رئيس وزراء الأردن، أمام "المؤتمر الدولي الثالث للتعهدات بشأن سوريا"، الهادف إلى تمويل الحاجات الإنسانية للمواجهة الإقليمية للأزمة السورية من جانب الأمم المتحدة، إن بلاده قد تجاوزت قدرتها على استيعاب اللاجئين السوريين. وفي حين تعترف منظمة العفو الدولية بالضغوط غير المعقولة التي يتعرض لها الأردن وسواه من دول الإقليم، وحاجتها الملحة إلى أن يتقاسم المجتمع الدولي المسؤولية معها، إلا أنه من واجب الأردن حماية اللاجئين من سوريا الفارين من النزاع والاضطهاد، والسماح لهم بدخول البلاد.

وعلى الرغم من أن الأردن لم يصدق على "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين" لسنة 1951، أو بروتوكول 1967 الملحق بها. إلا أن الأردن ملزم بموجب "القانون الدولي العرفي"، وبموجب اتفاقيات أخرى من قبيل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"اتفاقية مناهضة التعذيب"، بأن لا يعيد أشخاصاً إلى مكان يمكن أن يتعرضوا فيه لخطر حقيقي في أن يواجهو الاضطهاد أو غيره من الانتهاكات أو الإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان. وهذا المبدأ المعروف *بعدم الإعادة القسرية* يحظر رفض طالبي اللجوء عند الحدود وترحيل اللاجئين إلى حيث يمكن أن يتعرضوا للمخاطر.

الاسم: لاجئون سوريون
الجنس: ذكور وإناث

التحرك العاجل رقم 15/280، رقم الوثيقة (MDE 16/3059/2015)، الصادر بتاريخ 11ديسمبر/كانون الأول 2015.